

Distr.: General
24 October 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٣٨ (ب) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- ١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام الذي يتضمن الميزانية المتقحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فيما يتعلق بفترة الاثنى عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/55/482). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات إضافية.
- ٢ - وقد أنشئت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من قِبَل مجلس الأمن في قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) للاضطلاع بعمليات في جنوب لبنان. ومدد مجلس الأمن ولاية القوة عدة مرات، وكان آخرها في قراره ١٣١٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية القوة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.
- ٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كان قد سُدد مبلغ ٩٣٧ ٧٧٠ ٩٠٣ دولارا بشأن تكاليف القوات عن الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، وأن
- ٤ - وفيما يتصل بالسداد المتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، أبلغت اللجنة أن المبلغ الخاص بالفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ يصل إلى ١٠٤ ٩٢١ ٣ دولارا؛ وأن المبلغ التقديري المستحق في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ يبلغ ٩٣٦ ٣٤٨ ٥ دولارا؛ وأن الالتزامات غير المصفاة والمتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات مقدارها ٩٩٤ ٩٠٦ ١ دولارا. وبشأن المطالبات المتصلة بحالات الوفاة والعجز، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، سددت ٤١٤ مطالبة يبلغ مجموعها ٣٤٦ ٥٦٣ ١٩ دولارا؛ وأن هناك مطالبات غير مصفاة قيمتها ١٣٩ ٤٥٠ ٣ دولارا، إلى جانب ٨ مطالبات معلقة.
- ٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الموقف التقدي للقوة كان يبلغ ١٠٠,٢ مليون دولار في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وكذلك أبلغت اللجنة، عند استفسارها، أن هذا

(١٠٠ ٤٥٧ دولار) في الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٣ و ١١ من التقرير أن الميزانية المنقحة تشمل احتياجات لتوسيع نطاق القوة على النحو المقترح في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/460، الفقرات ٣١-٣٥)، مما أيدته المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/18). وهذا يتضمن زيادة قوام القوات إلى ٩٣٥ ٧ عن القوام الذي كان مأذونا به والبالغ ٥١٣ ٤. وأبلغت اللجنة أنه كان يوجد في الميدان بالفعل ٧٣٢ ٥ جنديا، وذلك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٩ - وفيما يخص الموظفين المدنيين، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٣ من التقرير أن الميزانية المنقحة تقترح زيادة مقدارها ٨١ وظيفة (٣٤ وظيفة دولية و ٤٧ وظيفة محلية) من مستوى ٤٩١ وظيفة (١٤١ وظيفة دولية و ٣٥٠ وظيفة محلية) إلى مستوى ٥٧٢ وظيفة (١٧٥ وظيفة دولية و ٣٩٧ وظيفة محلية). وأبلغت اللجنة أنه في ظل وجود قوام أساسي مأذون به من الموظفين يضم ١٤١ موظفا دوليا و ٣٥٠ موظفا محليا، كان عدد الوظائف المشغولة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ١٣١ وظيفة دولية و ٣٥٠ وظيفة محلية، على التوالي.

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق أن ثمة بلدين اثنين فقط من البلدان المساهمة بقوات، والبالغ عددها ١١، هما اللذان وقعا مذكرات تفاهم (A/55/482، الفقرتان ١٨ و ١٩). وأبلغت اللجنة أن هذه العملية لا تزال بطيئة، وأنه كثيرا ما تمر فترة تصل إلى ستة أشهر كيما تتلقى الأمانة العامة ردودا من البلدان المساهمة بقوات فيما يتصل بمشاريع مذكرات التفاهم التي يجري التفاوض بشأنها معها. وكذلك

الموقف النقدي المرتفع يرجع إلى أن الاشتراكات المسددة للقوة كانت عالية المستوى، وأنه تلزم للقوة ثلاثة إلى أربعة أشهر من النقد التشغيلي من أجل الإبقاء عليها. وأبلغت اللجنة أيضا أن التسديدات المتعلقة بالقوات الخاصة ببعثات حفظ السلام يجري الاضطلاع بها الآن عن الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛ وأن مبلغ هذه التسديدات فيما يتصل بالقوة يصل إلى ١٤,٧ مليون دولار.

٦ - وبلغت الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ١٨٨,٢ ٣ مليون دولار؛ وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وصل إجمالي التسديدات الواردة إلى ٣٠٢١,٤ مليون دولار، وكان المبلغ غير المسدد ١٦٦,٨ مليون دولار. ووصلت الالتزامات الإجمالية غير المصفاة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٣١٧ ٥٣٧ ١٤ دولارا فيما يتعلق بالالتزامات الحكومية و ٣١٧ ٥٣٧ ١٤ دولارا فيما يتعلق بالالتزامات غير الحكومية، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٧ - وتصل الميزانية المنقحة للقوة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى مبلغ إجماليه ٧٠٠ ٥٣٥ ٢٢٥ دولار، وهو يتضمن التبرعات العينية المدرجة في الميزانية وقيمتها ١٨٠ ٠٠٠ دولار. والتقدير المنقح يزيد بمقدار ٤٠٠ ٦٧٥٨ ٦ دولار عن الميزانية الأصلية المعتمدة ومقدارها ٣٠٠ ٩٥٧ ١٣٨ دولار. ويعكس الاقتراح زيادات بنسبة ٧٤,٥ في المائة (٥٠٠ ٦٥٢ ٥٩ دولار) في تكاليف الأفراد العسكريين؛ و ١٦,٥ في المائة (٩٠٠ ١٤١ ٤ دولار) في تكاليف الموظفين المدنيين؛ و ٧٥,٥ في المائة (٩٠٠ ٥٠٦ ٢٢ دولار) في الاحتياجات التشغيلية؛ و ١٢,٢ في المائة

أبلغت اللجنة أن التقديرات الخاصة بالاكْتفاء الذاتي تستند إلى مذكرات تفاهم سبقت مناقشتها ولكنها لم توقع بعد، وأنه لن يضطلع بتسديدات إلا بعد توقيعها.

١١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن ترتيبات السداد الجديدة قد أصبحت سارية المفعول في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ عقب الموافقة عليها من جانب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٥٠ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ومن رأي اللجنة الاستشارية أن الحالة الراهنة لا تبعث على الارتياح، فالأمانة العامة لا تزال تواجه صعوبات في تنفيذ جوانب اتفاقات المساهمة على نحو مناسب التوقيت، بعد مرور ما يقرب من أربعة أعوام على إدخال ترتيبات السداد الجديدة. وأبلغت اللجنة أنه يتوقع من ١٠ بلدان، من بين البلدان المساهمة بقوات في الوقت الراهن والبالغ عددها ١١، أن تختار ترتيبات إيجارية شاملة للخدمات فيما يتعلق بسداد تكاليف المعدات المملوكة للقوات.

١٢ - وترد في الفقرة ٨ من التقرير الإجراءات المقرر اتخاذها من قبل الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بشأن تمويل القوة. ويقترح الأمين العام أن ترصد الجمعية العامة مبلغاً إضافياً إجماليه ٤٠٠ ٧٥٨ ٨٦ دولار (صافيه ٣٠٠ ٣٠١ ٨٦ دولار) من أجل تمديد البعثة لمدة ١٢ شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، على أن يقسم كأئصبة مقررمة بمعدل شهري إجماليه ٨٦٦ ٢٢٩ ٧ دولار (صافيه ٧٧٥ ١٩١ ٧ دولار)، رهناً بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام.